تهريب الأطفال ظاهرة تتفشى وحرض منفذها الرئيسي

عبيد في زمن الحرية..

تبرز إلى السطح بين وقت وآخر قضية تهريب الأطفال إلى دول الجوار وما يستتبع ذلك من موبقات تطال هؤلاء الأطفال كالاستغلال الجنسي وتعريضهم لصنوف المعاناة.. في وقت تقف فيه الجهات الرسمية موقف المتفرج.. إلا من حضور ندوة أو برنامج توعوي تنظمه إحدى منظمات المجتمع المدني.. فيما المسألة أكبر من مشكلة..!!

تهاون غير مبرر مع شبكة أقل ما يمكن وصفها به أنها (إرهابية) تسعى وراء استغلال الأطفال واستئجارهم من قبل أسرهم بعقود موثقة في تجارة محرمة أهونها ترويج المخدرات طبقاً لمهتمين يتابعون القضية عن كثب..

وفي هذا التحقيق الذي يحاول أن يحرك مشاعر الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني باتجاه اتخاذ خطوات جادة لرفع المعاناة عن كاهل هؤلاء الصغار.. تقدم القضية بأبعادها المختلفة إنسانيا واجتماعياً وسياسياً أيضاً.. نتابع..

تحقيق/ أمل عبده الجندي

غمدان 12 عاماً تم استغلاله جسدياً من قبل أحد المهربين بعد أن أجبره والده على الرحيل للعمل في السعودية، تقول والدة غمدان بعد أن تم التوقيع من قبل المهرب ووالد غمدان على عقد اتفاق بأن يتم إرسال مبلغ 1500 ريال سعودي شهرياً مقابل عمل غمدان في أحد المطاعم، وبعد شهر ونصف من الاتفاق رجع غمدان وقد فقد إحدى كليتيه إلى جانب تعرضه لاعتداء جسدي من قبل المهرب ما جعل قلبه وعقله مصدومين بهول ما حدث له من إجرام وأصبح عدوانياً، الأمر الذي جعل والده يطرده من المنزل ولم يعرف عنه شيء حتى اللحظة منذ سنة وشهرين حسب ما قيل لنا.

الخط الساخن

تقول رمزية الإرياني رئيس اتحاد نساء اليمن: إن هناك الكثير من الخطوط الساخنة التي تصل إلينا عبر فاعلي الخير والجيران بما يتعرض له الأطفال من تهريب واغتصاب وتحرشات حيث تم القبض مؤخراً على إحدى النساء التي تعمل في تهريب الأطفال من الجنسين وتم التحقيق معها لكن عدم وجود النصوص الصريحة في القانون تجعل المهربين يفلتون من العقاب، ونحن بدورنا نقوم بأخذ هؤلاء الأطفال وإرجاعهم إلى أسرهم والتعاون معهم في عمل بعض المشروعات الصغيرة التي تدر عليهم الدخل البسيط الذي يستطيعون العيش من خلاله.

غياب القوانين

في الجانب الآخر يقول: عبداللطيف علي الهمداني - مدير الدراسات والبحوث في المجلس الأعلى للأمومة والطفولة: لقد عمل المجلس الأعلى بالتعاون مع الجهات المعنية الكثير من البرامج والفعاليات التوعوية الخاصة بحماية الطفولة من ضمنها مكافحة تهريب الأطفال بالإضافة إلى إعداد آلية عمل اللجنة الفنية لمكافحة تهريب الأطفال توضح المهام والدور المطلوب لكل عضو من أعضاء اللجنة بما يسهم في تفعيل دور اللجنة.

وحول أسباب تهريب الأطفال يقول الهمداني: إن أسباب تهريب الأطفال كثيرة وخاصة في المناطق الأكثر إنجاباً للأطفال ولعل أهم الأسباب انتشار الفقر والبطالة ومشاكل العنف والطلاق والتفكك الأسري وانتشار الأمية إلى جانب ضعف الخدمات الأساسية كالصحة والمياه والكهرباء والتعليم وكذا ضعف الوعي حول المخاطر والمشاكل التي يواجهها الأطفال أثناء التهريب، بالإضافة إلى الضعف في التنسيق بين الأجهزة اليمنية والأجهزة السعودية حول المشكلة وخاصة في الحدود والمنافذ عند ضبط المهربين وإعادة ترحيلهم وأيضاً في مجال تبادل المعلومات بشأن المشكلة والأهم من ذلك هو عدم وجود نصوص قانونية صريحة تجرم قضية تهريب الأطفال وتحدد عقوبات واضحة ضد من يقوم بتهريب الأطفال واستغلالهم في عملية التهريب.

> **مختصون: يتم استغلال الأطفال بعقود موثقة توقعها أسرهم**

في القريب العاجل

ويضيف الهمداني بالقول: لمواجهة ذلك تم تطوير مشروع تعديلات للقوانين الوطنية المرتبطة بحقوق الطفل ومواءمتها مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والمعايير الدولية ذات العلاقة وقد تم الانتهاء من صياغة ومراجعة مشروع التعديلات القانونية وسيتم في القريب العاجل تقديمها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها وإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات اللازمة بشأنها ويتضمن مشروع التعديلات فصلاً جديداً في قانون الجرائم والعقوبات بعنوان: (جرائم استغلال الأطفال)، وهي نصوص قانونية جديدة وصريحة تجرم تهريب الأطفال واستغلالهم وتحدد عقوبات ضد من يقوم بتهريبهم واستغلالهم في عملية التهريب.

13 ألف منظمة: أين دورها؟

وطبقاً للتقرير الخاص بانتهاكات الطفولة الصادر عن مؤسسة أطفال السلام المرفوع لمؤتمر الحوار الذي يقول: الطفولة في عصرنا الراهن تمثل العنصر الأضعف في عناصر البيئة الاجتماعية التي تعاني من كافة أوجه الاستغلال المادي والمعنوي بدءاً بالحرمان وسوء التغذية إلى التحرش واستغلال الطفل في العمل وصولاً إلى الحيلولة بينه وبين الدراسة والتعلم، إلى جانب الإهمال والتعرض للعنف والاستعباد والاتجار والتهريب من جماعات الجريمة المنظمة أعمال يحرمها القانون في الوقت الذي تتواجد فيه 13ألف منظمة حقوقية يتساءل المراقبون عن دورها ومواقفها من هذه العملية غير الإنسانية.

ويوضح التقرير أن إنشاء المجلس الأعلى للأمومة والطفولة من قبل الدولة لم يكن علمياً وعند مستوى المسئولية القانونية والأخلاقية لتنفيذ ما يتوجب اتخاذه من إجراءات تربوية وتوعوية وتنموية وعقابية بحق منتهكي حقوق الطفل اليمني بل إنها اكتفت بالترويج خارجياً للدولة ومؤسساتها حول إنجازات وهمية هدفها كسب تعاطف المجتمع الدولي مع النظام السياسي القائم.

عدم التصريح بالاحصائيات

وفي مكتب النائب العام أكد مصدر مسئول أن منفذ حرض الحدود من أكثر المنافذ تهريباً للأطفال بعد أن تحول الأمر إلى ظاهرة منظمة لدى القائمين على شبكت تهريب الأطفال وبالرغم من أن القانون ينص على معاقبة من يقوم بالتهريب بالسجن 15 عاماً إلا أن ذلك لا يتم تنفيذه بحجة عدم وجود الأدلة الكافية لمن يقومون بالتهريب، موضحاً أن مكتب النائب العام لا يمكن أن يعلن الإحصائية المتوفرة بعدد المتهربين كونه لم يتم عرضها على مجلس القضاء لمناقشتها وإقرارها بشكل نهائي.

عقود موقعة

وأشار ياسر الزنداني - نائب وكيل نيابة غرب أمانة العاصمة إلى أن هناك الكثير من قضايا التهريب وتتركز النيابات التي تقوم بهذا الاختصاص في محافظة حجة والحديدة وحرض والمناطق الحدودية لكن المؤلم هو أن الآباء والأمهات هم من يقومون بتهريب أطفالهم بعقود موقعة مع من يقومون بالتهريب وهذا يعتبر اتجاراً بالأطفال وأحياناً يتم القبض على هؤلاء الأطفال من قبل السلطات السعودية وإرسالهم إلينا وبعضهم يتم تهريبهم ودخولهم للعمل كمتسولين وأعمال أخرى ليتم حينها انتهاكهم جسدياً وجنسياً ، وبحسب إحصائية 2006م بلغ عدد الأطفال المتهربين إلى السعودية ما يقارب (3000) طفل يمني.

وعن الأطفال المتواجدين حالياً في مراكز الحجز السعودية يقول الزنداني: إن من يختص بالاتفاق مع الجهات الخليجية لإرجاع هؤلاء الأطفال هو جهاز أمن الإنتربول الدولي بالتنسيق معنا كوننا جهة استقبال لجريمة حاصلة وعملنا هو إرجاع الطفل المتهرب إلى أسرته وإذا لم يكن له أسرة فيتم إيداعه في دار الرعاية، فالاختصاص ينعقد لثلاثة إما لجهة القبض أو سكن المتهم أو مكان وقوع الجريمة.

يزداد الأمر سوءاً بسبب غياب القوة الرادعة لهذه الظاهرة حيث تؤكد الملازم سميرة أحمد محمد عباس مدير إدارة حماية الأسرة بقولها: الأطفال يتم تهريبهم عن طريق عصابة منظمة كبيرة في مجال التهريب يتعرضون من خلالها لأسوأ أشكال العنف والانتهاكات، وخلال 2012م وجدت إحصائية رسمية تقول إن الأطفال المتهربين إلى الدول المجاورة بلغ عددهم (326) طفلاً وطفلة من المهرة وصعدة وحرض، فقضايا الطفولة كثيرة ونحن نتعامل معها بشكل أساسي لكن مشكلتنا في قضية تهريب الأطفال هي العودة المتكررة نتيجة الفقر والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية.

وأوضحت أن إحباط محاولات تهريب الأطفال تتم بشكل كبير ولكن عدم وجود دار يضم هؤلاء الأطفال يدفعنا إلى تسليمهم إلى أسرهم فيتم هروبهم وتهريبهم من جديد حتى وإن كانت هناك ضمانات وذلك لوجود منافذ كثيرة للهروب وهذا يعتبر قصوراً من قبل حراسة الحدود اليمنية والسعودية.

> **المهربون طلقاء من العقاب.. والقضاء يؤكد: لا توجد نصوص قانونية واضحة تجرم الظاهرة**

بطء إجراءات القاضي

وتابعت بالقول: يتعرض كثير من الأطفال الأبرياء لمخاطر عدة منها القتل في المناطق الحدودية لمحاولة دخولهم بطرق غير شرعية ونحن بصدد الترتيب للالتقاء مع الجانب السعودي للحد من وسائل العنف التي يواجهها الأطفال سواء كانت من قبل الحراسة اليمنية أو السعودية، ولأننا صفة ضبط نقوم بدورنا على أكمل وجه في القبض على المهربين ومن ثم نحولهم إلى النيابة وهي بدورها تقوم بالتحقيق والرفع إلى المحاكم وهنا مربط الفرس كون القضاء لدينا متأخراً بشكل كبير وهذه مشكلة نواجهها حيث تم القبض على مجموعة كبيرة من المهربين في حرض خلال عام 2012م، وإرسالهم إلى النيابة لكن دون جدوى بحجة أنه لم يكن هناك مسوغات قانونية!!.

الأسرة سبب رئيسي

نبيل فاضل رئيس منظمة الاتجار بالبشر يوضح من جانبه أن أكثر حالات التهريب تتم عن طريق الأسرة وأنه خلال الأسبوع الأول من شهر إبريل 2013م قامت المنظمة بضبط اثنين من المهربين بحوزتهم (8) أطفال يحاولون تهريبهم عبر الحدود السعودية حيث يتم استغلالهم في أعمال التسول والأعمال الشاقة، وقال: بحثنا عن ملجأ أو دار لإيواء هؤلاء الأطفال ليتم إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع لكن للأسف الشديد نحن البلد الوحيد الذي لا يمتلك هذا الدار، ولأن دار رعاية الأحداث رفضوا استلام هؤلاء الأطفال اضطررنا إلى إرجاعهم إلى أسرهم الذين بدورهم يقومون بتكرار عملية تهريبهم ويبقى الحال على ما هو عليه.

جماعات إرهابية

يضيف فاضل: إن من أسباب تنامي تهريب الأطفال هو عدم اعتراف السلطات اليمنية بوجود هذه الظاهرة التي تتبناها جماعات إرهابية وكذا عدم وجود مؤسسات مجتمع مدني تحارب هذه الظاهرة بالإضافة إلى تأخر وزارة الشئون الاجتماعية عن وضع خطة شراكة مع منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب.

وأشار فاضل إلى: إن المنظمة تابعت أكثر من (300) حالة تهريب تم استغلالهم والاتجار بهم خلال العامين الماضيين وتم ضبط المهربين من قبل الأجهزة الأمنية وإحالتهم إلى النيابات والمحاكم، ولكن تم الإفراج عنهم بحجة أنه لا يوجد قانون يحرم تهريب الأطفال، إضافة إلى أنه تم خلال شهر مارس 2013م، رصد 30 حالة تهريب أطفال وإرجاعهم إلى أسرهم.

وكون التهريب يندرج تحت مسمى الإتجار بالبشر حاولنا اللجوء إلى منظمات دولية تدعي مكافحة الاتجار بالبشر لكننا اكتشفنا أن هذه المنظمات لا يوجد لديها أي برامج وأنها تبحث عن منظمات أخرى تدعمها وتمولها، والأنكى من ذلك أن كل المساعدات التي يحصلون عليها يتم إنفاقها لأغراض شخصية.

وأضاف: هناك للأسف كثير من الآباء يعلمون بأن أبناءهم يتعرضون لأبشع أنواع الاستغلال أثناء تهريبهم، لكن حالة الفقر التي يعيشونها تجعلهم ينخرطون في الصمت طلباً للكسب المادي ولقمة العيش وهذه موجودة في كثير من الأسر.

وناشد نبيل فاضل الجهات المختصة بناء مراكز إيواء لهؤلاء الأطفال. وطالب من الجهات ذات العلاقة مراقبة عمل المنظمات التي تدعي العمل من أجل الطفولة كون أغلبية عملها برامج توعوية والفقير لا يريد توعية بل يريد مشروعاً صغيراً يستفيد منه ليعيش كريماً مع أسرته.

في نهاية المطاف:

لا أخفيكم توجهنا إلى منظمة سياج ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل في الفرع الرئيسي لمعرفة الإحصائيات الدقيقة إلا أن وعودهم لنا كانت بمثابة تنفير..وكأن هناك من لا يريد أن يعلم الناس بحجم الظاهرة وخطورتها على المجتمع اليمني ما جعل بعض المعلومات لدينا مبهمة ولا ندري لماذا هذا التعتيم على المعلومات سواء في مؤسسات الدولة الحكومية أو الخاصة والطوعية، فمتى سنجد التعاون المشترك للحد من هذه الظاهرة؟ ومتى سيحصل الطفل اليمني على حقوقه؟

أخي المواطن.. أختي المواطنة:

التحصين الروتيني والتطعيم ضد شلل الأطفال يؤمنان - بإذن الله - المناعة لأطفالنا ..

حملة التحصين الاحترازية ضد شلل الأطفال من (2-4 يونيو 2013م) لجميع الأطفال دون سن الخامسة، تنفذ من منزل إلى منزل بأمانة العاصمة ومحافظات «عدن - الحديدة - أبين - لحج - حجة - عمران - المهرة - مارب - الجوف»، وفي المرافق الصحية بمحافظة «صعدة».